

التحول الكامل إلى الدعم النقدي يزيد الفقر ويهدد الأمن الغذائي

ورقة موقف



التحول الكامل إلى الدعم النقدي يزيد الفقر ويهدد الأمن الغذائي

ورقة موقف

أكتوبر 2024

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

تسعى الحكومة إلى التحول بشكل كامل من نظام الدعم السليبي إلى نظام الدعم النقدي، وأوكلت مهمة مناقشة هذا أمر مجتمعياً للحوار الوطني، لوضع خطة واضحة للدولة والحكومة حول كيفية تنفيذ هذا التحول «إذا ثبتت جدواه»، كما قال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي.

وتمثل هذه الخطوة تهديداً حقيقياً للملايين المصريين الذين تتدهور مستويات معيشتهم بالفعل تحت ضغط موجات متتالية من ارتفاع الأسعار، بينما يوفر لهم نظام الدعم التمويني حذاً أدنى من السلع الأساسية، التي تحميهم من الوقوع تحت خط الجوع (خط الفقر المدقع). لذلك فإن التحول إلى الدعم النقدي خاصة في ظل التضخم المرتفع سيؤدي إلى تآكل قيمة الدعم، بما يترتب على ذلك من زيادة للفقر واللامساواة ووضع مزيد من الضغوط على الطبقات الوسطى.

ورغم أن فكرة التحول الكامل إلى الدعم النقدي مطروحة منذ سنوات، فإن التفكير في تطبيقها في الظروف الاقتصادية الحالية يضاعف من آثارها السلبية على المستفيدين وعلى الاقتصاد ككل، ولا يحقق للحكومة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من ورائها.

وتشير التصريحات الرسمية إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وضمان استدامة الدعم وكفاءته، فضلاً عن «وصول الدعم لمستحقيه»، وفي الحقيقة أن التحول من الدعم السليبي إلى الدعم النقدي يضحى باعتبارات تحقيق الأمن الغذائي ويعرض المواطنين لمزيد من الإفقار، دون أن يحقق للحكومة الأهداف التي تسعى إليها. بل إنه يجدر بالحكومة السعي لزيادة الإنفاق على الدعم بشكله، مع اتباع سياسات لإغلاق الفجوات التي يتسرب منها إلى غير المستحقين.

نحن نرى أن سياسة اقتصادية لا تحتوي على زيادة لمكون الدعم العيني في الوقت الحالي وفي ظل معدلات التضخم غير المسبوقة والمرشحة للمزيد من الارتفاع، لا يمكنها تحقيق الحد الأدنى من الكفاية ومن الحماية الاجتماعية التي تتردد الحكومة في تصريحاتها أنها أولوية لسياساتها الاقتصادية.

1. الدعم التموييني: مزاياه وعيوبه

الدعم سواء كان سلعياً أو نقدياً هو أحد أدوات الدولة في توفير الحقوق الدستورية الأساسية لمواطنيها، حيث يتطلب توفير هذه الحقوق أن تقوم الدولة بدورها في توجيه الاقتصاد نحو خلق فرص عمل كافية وتوفير أجور عادلة، وكذلك تقديم أنواع من الحماية الاجتماعية لسكانها لا توفرها قوى السوق بطبيعة الحال، خاصة في بلد يقع أكثر من ثلث سكانه (على الأقل) تحت خط الفقر. يستفيد من الدعم التموييني الذي تقدمه الدولة حالياً أكثر من 60 مليون فرد، من خلال البطاقات التمويينية. فالبطاقة تتيح لـ 69.9 مليون فرد¹ الحصول على الخبز المدعم بواقع خمسة أرغفة للفرد يومياً بتكلفة 20 قرش للريغيف. كما توفر لـ 62.2 مليون فرد سلعاً أساسية مدعمة، حيث يحصل كل فرد مقيد على البطاقة على سلع بقيمة 50 جنيه شهرياً، بحد أقصى أربعة أفراد مقيدين على كل بطاقة. أما من زاد عن الأفراد الأربعة، فيحصل على دعم سلمي بقيمة 25 جنيه في الشهر. ويعني ذلك أن الأسرة المكونة من أربعة أفراد تحصل على سلع بقيمة 200 جنيه شهرياً.

رغم تواضع هذا المبلغ في ضوء موجات ارتفاع أسعار الغذاء فإن توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة عن طريق الحكومة، يوفر حداً أدنى من الأمن الغذائي، الذي يضمن حصول المواطنين الأقل دخلاً على السعرات الحرارية الضرورية، بما يحافظ على الصحة العامة للسكان كحق أساسي، ويضمن كذلك الحفاظ على قدرتهم الإنتاجية، ويعزز قدراتهم على مواجهة ارتفاع الأسعار خاصة أسعار الغذاء.

نتج هذا النظام نفسه عن تحول سابق تم في 2014 من الدعم السلمي الخالص إلى الدعم شبه النقدي، وأظهرت التجربة، رغم بعض جوانبها الإيجابية، الأثر السلبي للتضخم على كمية السلع الأساسية التي يحصل عليها المستفيدون. فقد تم ربط الدعم بقيمة نقدية محددة سلفاً لكل مستحق، ليحصل على سلع بما يعادل هذه القيمة فقط، بعد أن كان يضمن في السابق حصوله على كمية محددة من السلع بشكل مباشر، كانت توفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي مثل الزيت والأرز والسكر. وترتب على هذا التغيير انخفاض كمية السلع التي يحصل عليها المستحقون نتيجة ارتفاع الأسعار مقابل ثبات المبلغ النقدي. إلا أن الدولة مازالت في ظل هذا النظام ملزمة بتوفير سلع بأسعار مدعمة للمستفيدين.

1 البيان المالي للموازنة العامة لعام 2024/2025، موقع وزارة المالية المصرية.

أما رغيف الخبز فقد تم تخفيض الدعم الموجه له بأكثر من صورة، سواء من خلال تقليص عدد المنتفعين من الدعم، أو عن طريق وزن الرغيف الذي تم تخفيضه ثلاث مرات خلال عشر سنوات فقط ليصل إلى 90 جراماً انخفاضاً من 120 جراماً، وهو ما يعتبر تخفيضاً للتكلفة، قبل أن يتم رفع سعره في الصيف الماضي 300%. ومع ذلك يظل حائط صد لفئات واسعة من المصريين خاصة الفقراء في مواجهة الغلاء، حيث يعتمدون عليه بشكل أساسي في غذائهم اليومي.

يوضح مسح أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية مدى اعتماد السكان على السلع المدعمة كحائط صد في مواجهة ارتفاع الأسعار، حيث أجرى البحث على عينة من 6 آلاف أسرة فقيرة أو قريبة من الفقر في مناطق مختلفة داخل مصر (خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2022) حول تغير أنماط الاستهلاك بعد تخفيض قيمة الجنيه في مارس 2022، وأهم آليات التكيف التي اتبعتها تلك الأسر، وتبين أنها قلصت إنفاقها بنسب كبيرة على مجموعات السلع الغذائية غير المدعمة بعد موجات ارتفاع الأسعار. أي أن اعتمادها الأكبر كان على السلع المدعمة.

تؤكد البيانات الرسمية أن دعم الغذاء أدى إلى حماية 3% من المواطنين من النزول تحت خط الفقر في 2020/2019، كما تمت حماية حوالي 10% من السكان من النزول تحت خط الفقر نتيجة دعم الدولة للبتاجاز والكهرباء والغذاء معاً، بحسب بيانات بحث الدخل والإنفاق (2019/2020).

من جهة أخرى توفر منظومة التموين قدرة على النفاذ إلى قطاعات واسعة من المجتمع يمكن الاستفادة بها في أوقات الأزمات، لتوصيل السلع والخدمات للناس، الأمر الذي ظهرت أهميته بشكل كبير في جائحة كورونا مع تطبيق حظر التجوال وتضييق حركة السفر بين المحافظات. واتجه العديد من الدول إلى تطبيق نظام كوبونات الطعام أثناء الجائحة لضمان توفير الحد الأدنى من الغذاء للأسر حفاظاً على الصحة العامة.

** وفي مقابل هذه المزايا يوجه إلى نظام الدعم التمويني عدد من الانتقادات، على رأسها أن جانباً من المستحقين لا يحصل على الدعم بينما يستفيد من النظام البعض من غير المستحقين، بالإضافة إلى وجود هدر في نظام إنتاج وتوزيع المنتجات التي يتم توزيعها عبر هذا النظام، وتسرب جزء من الدعم خارج المنظومة.

ويتطلب ذلك العمل بشكل أفضل على تحديث قواعد البيانات، وتحديد الفئات المستحقة للدعم والمعايير المحددة لها بشكل أكثر وضوحاً. وقد بذلت جهود في هذا المجال خلال السنوات الماضية، نتج عنها انخفاض في عدد المستفيدين من البطاقات التموينية من 71.6 مليون فرد في إبريل 2016 إلى نحو 62.2 مليون في يوليو 2024، لكن الإجراءات التي اتخذت لتحديث المعايير وقاعدة البيانات انطوت أيضاً على استبعاد بعض المستحقين. ووضعت الحكومة معايير جيدة لاستبعاد غير المستحقين على رأسها امتلاك سيارة أو السفر للخارج، وبتطبيق مثل هذه المعايير وغيرها يمكن تحسين نفاذ الدعم للفقراء بطريقة إيجابية.

2. الدعم التمويني ليس عبئاً على الميزانية

حتى لو قبلنا أن هدف الحكومة من التحول إلى الدعم النقدي هو التخفيف من الأعباء التي تتحملها مالية الدولة، على حساب الدعم، فإن مجمل تكلفة الدعم التمويني لا تمثل في الحقيقة عبئاً كبيراً على الميزانية العامة، فهي لا تتجاوز 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، كما أن نصيبها من كل ما تنفقه الدولة تحت بند الدعم لا يزيد على 21%. في حين يُخصّص ما يقرب من نصف ميزانية الدعم البالغة 636 مليار جنيه في العام الجاري لمساندة الأنشطة الاقتصادية والتصديرية وسداد بعض المديونيات الحكومية. ورغم أن مخصصات الدعم التمويني تبدو في زيادة مستمرة عبر السنوات، إلا أن القدرة الشرائية لهذه المبالغ تتراجع في حقيقة الأمر نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية. فقد كانت تكلفة برامج الدعم الغذائي في مصر تقدر بـ 21.1 مليار جنيه في 2008، وكان متوسط سعر صرف الجنيه أمام الدولار في ذلك العام 5.5 جنيه لكل دولار، أي أن تكلفة الدعم كانت تعادل 3.83 مليار دولار. أما الآن، فالتكلفة الإجمالية للدعم الغذائي تبلغ 134 مليار جنيه ما يعادل نحو 2.85 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي الحالي، وتواكب مع هذا التراجع ارتفاع لعدد السكان في مصر بأكثر من 30 مليون نسمة خلال تلك الفترة.

أما العبء الأكبر الذي يتحمل كاهل الميزانية حقا فهو سداد أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية، التي تستحوذ وحدها على ما يقرب من ثلثي النفقات الإجمالية بنسبة 62%، وبالتالي تقل المساحة

المتاحة للإنفاق على كل شيء يمس حياة المواطنين ويساعد على تطوير الاقتصاد بما فيها الأجور والدعم وشراء السلع والاستثمارات وغيرها. بينما صارت نسبة فوائد الديون إلى الناتج المحلي أكبر من نسبة كل من الأجور والدعم والتعليم والصحة مجتمعين.

3. الدعم النقدي ميزاته ومشكلاته

تقدم الدولة دعماً نقدياً للأسر الأكثر فقراً في إطار برنامجي تكافل وكرامة، بالإضافة إلى معاش الضمان الاجتماعي، وتدرج هذه التحويلات النقدية في بند واحد في الموازنة خصص له 40 مليار جنيه. تغطي هذه التحويلات 5.2 مليون أسرة. تبلغ نسبة هذه المخصصات من إجمالي ميزانية الدعم 6%، أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فلا تتجاوز 0.2%.

تحصل الأسر المستفيدة من معاش تكافل على 736 جنيهاً شهرياً، بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ تراوح بين بين 75 و125 جنيهاً، يحصل عليها بحد أقصى 3 تلاميذ في كل أسرة، أي أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد تحصل بحد أقصى على 1111 جنيه شهرياً من هذا البرنامج (بما يعادل نحو 23 دولار للأسرة في الشهر). أما كرامة فيقدم للفرد 708 جنيهات، وبحد أقصى 3 أفراد في الأسرة (2124 جنيه بحد أقصى). بينما يعطي معاش الضمان الاجتماعي 535 جنيهاً للفرد واحد، تزيد إلى 745 جنيهاً لأسرة من أربعة أفراد فأكثر (تصل إلى 2980 جنيه).

- تتعرض قيمة المبالغ المقدمة في برامج الدعم النقدي للتآكل مع ارتفاع مستويات الأسعار وتراجع قيمة العملة، بينما لا توجد قاعدة لزيادتها أو ربطها بمعدل التضخم، كما أنها ظلت دائماً أقل من حد الفقر الرسمي حتى بعد زيادتها أكثر من مرة خلال العامين الماضيين، بل تقل حالياً عن حد الفقر المدقع إذا تم حسابه بأثر التضخم خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعني أنها غير قادرة حتى على توفير الأمن الغذائي.

- كانت قيمة خط الفقر القومي 857 جنيه شهرياً للفرد في عام 2020/2019، حسب آخر بحث منشور للدخل والإنفاق، وبلغ متوسط حجم الأسرة في هذا البحث 4 أفراد، مما يعني أن الأسرة كانت تحتاج 3428 جنيه شهرياً حتى لا تقع تحت خط الفقر.

• ولم يصدر جهاز الإحصاء البيانات الأحدث وقت كتابة هذه الورقة، رغم أنها يفترض أن تنشر كل عامين، إلا أنه بحساب هذا المبلغ في ظل نسب التضخم المتصاعدة من وقتها حتى الآن - حسب معدلات التضخم الواردة في البيانات الرسمية- تصبح حافة الفقر للأسرة حوالي 7180 جنيه شهرياً، لتكون قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الطعام والسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات. أما خط الفقر المدقع الذي يعني النزول عنه عدم القدرة على توفير الغذاء الأساسي، فقد بلغ في بحث الدخل والإنفاق المشار إليه 550 للفرد (أي 2200 للأسرة) وبحساب أثر التضخم خلال تلك السنوات صارت حافة الفقر المدقع 4420 للأسرة شهرياً حتى مارس 2024. أما إذا حسبنا حد الفقر المدقع (الحد الأدنى من احتياجات الغذاء) بناء على التضخم الذي شهدته سلة الغذاء تحديداً وليس التضخم العام منذ 2020 (والذي بلغ 171%)، يصبح حد الفقر المدقع 5962 جنيهاً للأسرة. وهكذا فإن الفجوة هائلة بين الدعم المقدم وبين متطلبات الاحتياجات الغذائية الأساسية.

• التضخم وتدهور القدرة الشرائية يدفع قطاعات أوسع من السكان إلى ما تحت خط الفقر، ففي أعقاب تخفيض قيمة الجنيه من سعر 8.9 إلى 16 جنيه للدولار، ورفع أسعار السلع والخدمات الحكومية عام 2016، زاد عدد الفقراء نحو خمسة ملايين شخص. وبالرغم من عدم توافر البيانات المحدثة عن نسب الفقر حتى الآن، فمن المتوقع أن تكون أعداد الفقراء قد زادت بشكل أكبر مما سبق خلال موجة التضخم الأخيرة، خاصة وأن القدرة الشرائية للجنيه شهدت تدهوراً أعنف بكثير خلال العامين الماضيين بانخفاض سعره من 16 إلى نحو 48 جنيه للدولار الواحد. وهو ما يعني أن ملايين أخرى ستكون في حاجة ماسة إلى الدعم حتى تحصل على احتياجاتها الأساسية.

** ترى الآراء المؤيدة للتوسع في الدعم النقدي أو إحلاله تماماً محل الدعم التمويني أنه أفضل في الاستهداف ويضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، ويعطي حرية أكبر للمستفيد في اختيار السلع التي يريدونها.

بينما لا تشير الدلائل العملية إلى أن الاستهداف أفضل في هذا النظام، حيث يستبعد النظام شريحة كبيرة من الفقراء المستحقين للدعم، كما يعاني هو أيضاً من استفادة فئة من غير المستحقين للدعم. ويحتاج نظام الدعم النقدي إلى شبكة معلومات دائمة التحديث وعمليات تقييم متواصلة تستنزف

الموارد عبر جهاز كبير من الموظفين الحكوميين القائمين على التقييم، ستزيد تكلفتها مع التوسع فيه لكل المواطنين المستحقين.

تشير البيانات إلى أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج يقل عن ثلث المستفيدين من الدعم التمويني، وقد وصل مستوى التغطية الحالية خلال 10 سنوات من بداية تطبيقه. فما السرعة التي يمكن بها تغطية كل المستفيدين في حالة التحول من دعم عيني إلى نقدي، وكم ستكون تكلفة هذه العملية؟ وهل تستطيع مواكبة إيقاع التضخم والتغير في الأسعار وخاصة في أسعار السلع الغذائية؟

-أما مسألة حرية المواطن في شراء السلع التي يرغبها ويحتاجها، فقد أصبحت متاحة بالفعل في ظل النظام المعدل للتموين، الذي يعطي للمستفيد حرية استبدال قيمة الدعم الذي يحصل عليه بعدد كبير من السلع المتنوعة.

التحول إلى الدعم النقدي يفتح الباب لعدد من المشكلات في توزيع الموارد المالية داخل الأسر، منها استئثار الأفراد الأكبر سنًا والأكثر قوة داخل منظومة العلاقات الاجتماعية بمبالغ الدعم، وعدم حصول الأطفال عليها، كما أن المصروفات الطارئة المرتبطة بالتعليم والصحة قد تدفع الكثيرين إلى إنفاق مبالغ الدعم الغذائي على أشياء أخرى غير الغذاء، مما يفاقم من المشاكل المرتبطة بتغذية الفقراء في مصر.

-وعلى الرغم أن البرنامج بدأ في الأصل كمحاولة لتقديم دعم نقدي مشروط بالرعاية الصحية والانتظام التعليمي، فإن هذه المشروطة صارت ضعيفة للغاية في التطبيق مع الوقت، مما يضعف من إحدى مزايا الدعم النقدي المشروط الأساسية، وهي تحسين قدرات الأطفال في الأسر الفقيرة وضمان تعليمهم وصحتهم.

4. حصار التضخم

ارتفعت مستويات التضخم في أسعار المستهلكين خلال العامين الأخيرين بشكل كبير ضغط على مستويات المعيشة بشكل يصعب التكيف معه بالنسبة لأغلبية الشعب المصري، ويرشح أعداداً متزايدة للنزول تحت خط الفقر، ويعرض قطاعات واسعة لخطر الجوع. وفي ظل التضخم المرتفع

والتخفيض المتكرر لسعر صرف العملة يصبح تطبيق نظام الدعم النقدي خطيراً، حيث ستقل القيمة الحقيقية للنقود التي سيحصل عليها المستحقون وقدرتها الشرائية في زمن قياسي، في حين أن تقدير مبلغ الدعم النقدي يتغير ويعاد تقييمه ببطء شديد وبشكل لا يتناسب في العادة - في أي منظومة دعم نقدي مباشر - مع الأثر التضخمي لتخفيض سعر صرف العملة بشكل متكرر.

أما بالنسبة للدولة والاقتصاد فإنه يمثل خسارة على أكثر من جانب، فإتاحة مبالغ الدعم بشكل نقدي للأفراد للتصرف فيها بالشكل الذي يرونه، يعني التخلي عن هدف توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي، لأن الضغوط قد تدفع الأسر لاختيار الإنفاق على عناصر أخرى بدلا من الغذاء. من جهة أخرى فإن تقديم الدعم السلعي في صورة نقدية يؤدي بالضرورة إلى خلق موجة تضخمية، لأن الدولة ستترك المستفيدين للسوق بدلا من توفير السلع بأسعار مدعومة، وهو ما قد يتسبب في خلق حلقة مفرغة من المساهمة في تضخم الأسعار عن طريق آليات التكيف مع تضخم الأسعار! خاصة وأن الكثير من السلع الغذائية الأساسية معتمدة على الاستيراد، وأسعارها من ثم مرتبطة بسعر صرف الجنيه.

ومن جهة أخرى فإن الحكومة تعد بتغيير قيمة الدعم النقدي بما يتوافق مع التضخم، فإذا التزمت بالفعل بذلك فإن مخصصات الدعم سوف تزايد بشكل سريع يثقل كاهل الموازنة، ويقضي على أي إمكانية لتقليص النفقات، وبالتالي ينتفي الغرض من التحول إلى الدعم النقدي من الأساس. وبلغ معدل التضخم 35.3% على مستوى الجمهورية في عام 2023، وسجل 29.2% في المتوسط خلال التسعة أشهر المنقضية من العام الجاري.

تتأثر المجموعات الأكثر فقراً بتضخم أسعار الغذاء بشكل أكبر من غيرها، لأنها تخصص جزءاً أكبر من دخلها المحدود لاستهلاك الغذاء. ويقسم الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء السكان إلى عشرة شرائح بحسب إنفاقهم، لتسهيل المقارنة بين مستوياتهم المعيشية. ويظهر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في آخر نسخة متاحة -والتي صدرت قبل أربعة سنوات- أن الشرائح الأكثر فقراً تنفق نسبة أكبر من الدخل على بنود الطعام والشراب مقارنةً بالفئات الأعلى، حيث توجه الشريحة الأقل دخلاً حوالي 47% من إنفاقها إلى هذا البند. وتقل النسبة قليلاً في الشريحتين الثانية والثالثة الواقعتين تحت خط الفقر، ولكنها تبقى قريبة من نصف النفقات.²

2 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، 2020/2019

بينما تنخفض نسبة الإنفاق على هذا البند تدريجياً في الشرائح الوسطى لتمثل نحو ثلث الإنفاق، وتقل بشكل ملحوظ في الشريحتين الأعلى ليمثل الطعام والشراب 26% فقط من إنفاق الشريحة التاسعة و20% من إنفاق الشريحة العاشرة، الأكثر دخلاً وإنفاقاً. ولا تتأثر الفئات الأكثر فقراً بارتفاع الأسعار فقط لمحدودية دخولها عموماً، ولكن لأن أكثر السلع ارتفاعاً في الأسعار كانت السلع الغذائية، وهي التي قادت زيادة المؤشر العام لأسعار المستهلكين على مدار العامين الماضيين، وبلغت ذروتها في أكتوبر من العام الماضي حينما وصلت نسبة تضخم الغذاء إلى 71%، لتصدر مصر قائمة الدول الأكثر ارتفاعاً في أسعار الغذاء في العالم تبعاً لبيانات البنك الدولي.

التوصيات

1. ضرورة استمرار الدعم بصورتيه السلعية والنقدية، خاصة مع تراجع الأوضاع المعيشية لأعداد كبيرة من المصريين في السنوات الأخيرة، مما يتطلب التوسع في صور الدعم وليس تقليصها أو تحويلها لصورة نقدية معرضة للتآكل السريع في ظل التضخم المرتفع والمرشح لموجات قادمة من الارتفاع.
2. زيادة مخصصات الدعم العيني الغذائية بحيث تتوافق مع خطر الإفقار المتزايد والذي يهدد قطاعات كبيرة من المواطنين، وتساهم في تقليص التفاوت الاجتماعي الخطير - اجتماعياً وسياسياً - الذي ينتج عن ذلك.
3. تحسين عمليات تحديث البيانات وضم المستحقين الجدد والرقابة لتحسين كفاءة النظام، وتقليص الهدر والتسرب.
4. التوسع في مخصصات الدعم النقدي وربط قيمته بخط الفقر وبمعدل التضخم، بما يضمن حصول المواطنين على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية. كلا النوعين من الدعم يساهمان في تخفيض أعداد الفقراء والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
5. العمل بشكل سريع على تحسين هيكل الضرائب، من خلال عدد من الإجراءات منها تفعيل الفوري لضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة، ورفع كفاءة تنفيذ وتحصيل الضريبة العقارية،

وزيادة تصاعدية الضريبة على الدخل بما يتوافق مع زيادة معدلات اللامساواة الاجتماعية. إن تحقيق قدر من العدالة الضريبية يساعد على تمويل التوسعات المطلوبة في نظم الدعم لحماية الفئات الهشة، كما يعتبر أحد الطرق لعلاج الأزمات المزمّنة في مالية الدولة، وضماً في الاعتبار أن الحصيلة الضريبية لا تتجاوز 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر وهو مستوى ضئيل للغاية سواء بالمقارنة مع الاقتصادات المماثلة حجماً أو الاقتصادات المتقدمة.

6. العمل على علاج مشكلة تفاقم الدين العام هو المدخل الرئيسي لتخفيف الضغط على الميزانية، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الفائدة الذي يساهم في توفير براح مالي.